



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تحليل سياسات | 27 آب/ أغسطس، 2020

الأردن وفيروس كورونا المستجد إعادة تعريف دور الدولة والأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

إبراهيم سيف | ليث العجلوني

إبراهيم سيف أكاديمي وباحث من الأردن

ليث العجلوني باحث ومحلل سياسي من الأردن

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2020

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحققها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الضعاين، قطر

هاتف: + 974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

4	مقدمة
6	أولاً: التداعيات الاقتصادية
8	1. العوامل الداخلية
8	2. العوامل الخارجية
9	ثانياً: التداعيات الاجتماعية والسياسية
13	خاتمة
15	المراجع
15	العربية
15	الأجنبية

مقدمة

أنت جائحة فيروس كورونا المستجد وما حملته من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية معقدة ومتداخلة كان يعيشها الأردن قبل الأزمة، تمثلت بارتفاع معدلات البطالة، وصولاً إلى 19 في المئة من قوة العمل⁽¹⁾، ووصول نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 96.6 في المئة مع نهاية عام 2019⁽²⁾، وضعف ثقة المواطنين بالحكومة والبرلمان⁽³⁾، إضافة إلى ضعف ثقة المستثمرين بالبيئة الاستثمارية⁽⁴⁾، وترهّل في الإدارة العامة وعدم وضوح في الرؤى التنموية الحكومية نتيجة العديد من التعقيدات البيروقراطية والتدخلات السياسية. ويُضاف إلى ذلك العبء الأمني والجيوسياسي نتيجة للصراعات الدائرة في الإقليم.

مع انتشار جائحة كورونا عالمياً، اتخذ الأردن مَبْكَراً، في منتصف آذار/ مارس 2020، إجراءات صحية صارمة لكبح انتشارها داخله، بدأت بإرادة ملكية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء القاضي بتفعيل العمل بقانون الدفاع⁽⁵⁾ الذي أعلنت الحكومة بموجبه حظراً شاملاً للتجول⁽⁶⁾؛ ما نجم عنه توقف كامل لعجلة الإنتاج الاقتصادي (جانب العرض)، وصاحب ذلك مقاربة جديدة للإدارة العامة لم تكن معهودة في الأردن خلال العقود الماضية، حيث تدخلت الحكومة في إدارة أدق التفاصيل المعيشية والاقتصادية والعلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين في المجتمع، في ظل توافق مجتمعي غير مسبوق، وكان هناك مُنْحٌ مؤقتٌ للثقة من الفئات المختلفة في المجتمع (البرلمان، والنقابات المهنية، ومؤسسات المجتمع المدني)، نظراً إلى أهمية أن تتولّى الدولة بمؤسساتها كافة تلك المسؤولية.

نجحت الإجراءات المُشدّدة في كبح انتشار الجائحة، حيث كان الأردن أقل دولة عربية من حيث عدد الحالات المُسجّلة (مقارنة بالدول العربية المستقرة التي لا تعاني حروباً)؛ إذ سجّل الأردن بعد ثلاثة شهور من إعلان الحظر 1008 حالات، بمعدل 95 حالة لكل مليون مقيم، و9 حالات وفاة⁽⁷⁾. وعلى الرغم من النجاح في إدارة الجانب الصحي من الأزمة، ومن قلّة عدد الأسرّة المتوافرة في المستشفيات الأردنية، حيث يوجد 1.4 سرير لكل 1000 مواطن في الأردن، وهو أقل من المعدل العالمي⁽⁸⁾، إضافة إلى تعرّض سكان الأردن للخطر نتيجة ارتفاع معدلات التدخين بين الأردنيين مقارنة بالمجتمعات الأخرى – الثانية في العالم⁽⁹⁾ – ونتيجة ارتفاع معدلات مرضى السكري أيضاً، حيث يعانيه 52 في المئة من الأردنيين ممّن هم فوق سن الخمسين⁽¹⁰⁾، فإن التحديات الاقتصادية برزت إلى الواجهة، وكانت الحكومة قد تعاملت معها من خلال مجموعة من القرارات والأوامر الصادرة بموجب قانون الدفاع.

- 1 دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، "مسح العمالة والبطالة 2019"، شوهده في 2020/1/15، في: <https://bit.ly/3gqncqW>
- 2 المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة المالية، مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية، **نشرة مالية الحكومة العامة**، مج 22، العدد 3 (نيسان/ أبريل 2020)، شوهده في 2020/6/25، في: <https://bit.ly/3a4PNvK>
- 3 Laith Al-Ajlouni, "Could COVID-19 push Jordan to the edge?" Middle East Institute, 30/3/2020, accessed on 18/8/2020, at: <https://bit.ly/3z5Gf5>
- 4 "مسح ثقة المستثمرين في الأردن: الجولة السادسة"، منتدى الاستراتيجيات الأردني (شباط/ فبراير 2020)، شوهده في 2020/8/18، في: <https://bit.ly/3kWwaLF>
- 5 "إرادة ملكية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء بإعلان العمل بقانون الدفاع"، موقع الملك عبد الله الثاني، 2020/3/17، شوهده في 2020/8/18، في: <https://bit.ly/3061lfj>
- 6 "بدء حظر التجول في الأردن.. وإطلاق صافرات الإنذار"، **رؤيا الإخباري**، 2020/3/21، شوهده في 2020/8/18، في: <https://bit.ly/3h89zlj>
- 7 "Coronavirus (Covid-19): Jordan," *Google News*, accessed on 1/7/2020, at: <https://bit.ly/3iRslFz>
- 8 Allison Spencer Hartnett, Ezzeldeen al-Natour & Laith Al-Ajlouni, "Drastic Measures: Coercive Enforcement and Economic Effects of Pandemic Suppression in Jordan," in: *The COVID-19 Pandemic in the Middle East and North Africa*, POMEPS Studies 39 (New York: Middle East Political Science, 2020), accessed on 18/8/2020, at: <https://bit.ly/3158qwf>
- 9 "الأردن الثاني عالمياً بالتدخين: المنظمة تؤكد أن نسبة المدخنين في الأردن من الأعلى عالمياً والأولى بين الذكور بالمنطقة"، **الغد**، 2019/1/20، شوهده في 2020/8/18، في: <https://bit.ly/2Dxt4ww>
- 10 "سياسات التعاطي مع كورونا في الأردن: البدائل والخطوات المستقبلية"، **ورقة سياسات**، منتدى الاستراتيجيات الأردني (آذار/ مارس 2020)، شوهده في 2020/8/18، في: <https://bit.ly/3h7lpTc>

كان أول هذه القرارات، أمر دفاع يقضي بتأسيس صندوق لجمع التبرعات من القطاع الخاص لمصلحة وزارة الصحة، إضافة إلى فتح حساب في البنك المركزي بهدف جمع التبرعات لعمال المياومة والقطاع غير الرسمي الذين توقّف دخلهم نتيجة حظر التجول⁽³⁾. وتلا ذلك مجموعة من أوامر الدفاع التي نظمت مسائل التقاضي والقضايا العمالية والأجور والتعليم المدرسي والجامعي. وراعت هذه الإجراءات تسلسل أولويات إدارة الأزمة، حيث ركّزت في البداية على الجانب الصحي، ومن ثم انتقلت إلى جانب تنظيم سوق العمل وآليات ممارسة الأعمال في القطاع الخاص، ومن ثم بدأت في تنظيم إعادة الفتح التدريجي للقطاعات بعد احتواء الأزمة الصحية.

الجدول (1)

تسلسل أوامر الدفاع التي صدرت عن الحكومة الأردنية للتعامل مع أزمة جائحة كورونا

رقم أمر الدفاع	التاريخ	الموضوع
1	19 آذار/ مارس 2020	تعطيل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي
2	20 آذار/ مارس 2020	حظر تنقل الأشخاص وتجوّالهم في جميع مناطق المملكة
3	26 آذار/ مارس 2020	فرض غرامات مالية، وعقوبات تصل إلى الحبس، إضافة إلى حجز المركبات، وإغلاق محالّ مخالف تعليمات حظر التجول
4	31 آذار/ مارس 2020	إنشاء صندوق لمكافحة وباء كورونا، أطلق عليه اسم "صندوق همّة وطن"
5	31 آذار/ مارس 2020	وقف العمل بأحكام قانون الشركات
6	8 نيسان/ أبريل 2020	تعطيل العمل ببعض مواد قانون العمل بهدف حماية حقوق العمال
7	15 نيسان/ أبريل 2020	تنظيم التعليم المدرسي والجامعي والتدريب المهني عن بُعد، وآليات تقييم الطلاب
8	15 نيسان/ أبريل 2020	إجراءات لحماية الصحة العامة، وللحدّ من انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد
9	16 نيسان/ أبريل 2020	تنظيم دفع الأجور في القطاع الخاص وتقليصها بحسب مستوى تضرر المنشآت الاقتصادية
10	3 أيار/ مايو 2020	تمديد المدّة المقرّرة لتقديم إقرارات ضريبة الدخل، والمدّة المتعلّقة بوجوب توريد الضريبة المقتطعة المحصّلة لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات
11	3 أيار/ مايو 2020	إلزام أصحاب المنشآت المصّرّح لها بالعمل، باتباع أقصى درجات الحيطة والحذر، والالتزام بسبل الوقاية ضدّ تفشّي الوباء
12	20 أيار/ مايو 2020	تعديل العقوبة الواردة في أمر الدفاع رقم 3 الذي ينص على حظر تجول الأشخاص والبلاغات الواردة بمقتضاه لتصبح العقوبة غرامةً لا تقل عن 100 دينار، ولا تزيد على 500 دينار

المصدر: علاء الدين الطويل، "تعرف على أوامر الدفاع التي أصدرتها حكومة الرزاز منذ بدء أزمة كورونا"، **رؤيا الإخباري**، 2020/6/11، شوهد في <https://bit.ly/32i0300>، في: 2020/8/18

Allison Spencer Hartnett, Ezzeldeen al-Natour & Laith Al-Ajlouni, "Drastic Measures: Coercive Enforcement and Economic Effects of Pandemic Suppression in Jordan," in: *The COVID-19 Pandemic in the Middle East and North Africa*, POMEPS Studies 39 (New York: Middle East Political Science, 2020), accessed on 28/5/2020, at: <https://bit.ly/3158qwF>

ومن المؤسسات التي بدأت مُبكرًا في التعامل مع الأزمة كان البنك المركزي الذي اتخذ قرارات عدة، هدفت إلى الحفاظ على الثقة بالاقتصاد من خلال تعزيز السيولة في السوق وتقديم تسهيلات منخفضة التكلفة التمويلية إلى القطاع الخاص لضمان قدرته على استدامة أعماله بعد الأزمة. ومن هذه الإجراءات قرار خفض الاحتياطي الإلزامي لودائع البنوك من 7 في المئة إلى 5 في المئة، وتأجيل أقساط القروض على المواطنين والشركات المتضررة وخفض سعر الفائدة⁽¹²⁾.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل استجابة الأردن لأزمة كورونا وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، نتيجة الإجراءات الداخلية والعوامل الخارجية المؤثرة. وفي الواقع، بسبب قصر فترة التحليل، لا يمكن الوصول إلى نتائج حاسمة لتقويم آثار الأزمة، نتيجة لعدد من المحددات البحثية التي تتمثل في عدم توافر بيانات رسمية كافية تمثل فترة أزمة كورونا، إضافة إلى حالة عدم الوضوح المرتبطة بطبيعة الأزمة، لكن يمكن قراءة الاتجاهات العامة للأزمة وكيف ساهمت في تعميق أزمتها هيكلية موجودة قبل الأزمة الحالية الناجمة عن الجائحة، تمثلت في معدلات نمو متباطئ وبطالة مرتفعة.

أولاً: التداعيات الاقتصادية

أدت الجائحة العالمية إلى إحداث تداعيات اقتصادية سلبية على الاقتصاد الأردني، ثنائية الأبعاد: البعد الأول خارجي التأثير نتيجة توقف حركة المطارات والتجارة العالمية واضطراب سلاسل الإنتاج العالمية وتراجع الطلب العالمي على السلع والخدمات. أما البعد الثاني فكان نتيجة للآثار الاقتصادية الناجمة عن الإجراءات الحكومية لاحتواء انتشار الجائحة. فمع إعلان حظر كامل امتد نحو ثلاثة شهور، توقفت عجلة الإنتاج بالكامل في الأردن (جانب العرض الاقتصادي)، وصاحبها توقف جانب الطلب في الاقتصاد نتيجة أمرين أساسيين: الأول، حظر التجول، ما أوقف حركة الشراء في السوق، والثاني، تراجع التدفقات النقدية على نحو جوهري للقطاع الخاص وعمال المياومة والقطاع غير الرسمي، ما قاد إلى تراجع القدرة الشرائية لشريحة واسعة من المجتمع الأردني، إضافة إلى تراجع قدرة القطاع الخاص على شراء مدخلات الإنتاج ودفع الرواتب والمصاريف الثابتة.

جاءت الاستجابة الاقتصادية في ثلاثة محاور رئيسية، شملت السياسة المالية والنقدية وسياسة العمل والسياسة الاستثمارية، وتمثل الهدف الرئيس لتلك السياسات في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي من جهة، وتجنب ما أمكن خروج شركات عاملة من السوق، وما يترتب على ذلك، من جهة أخرى.

قاد كل ما سبق إلى آثار متعددة في الاقتصاد الكلي والمالية العامة وسوق العمل، حيث توقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش حجم الناتج المحلي الإجمالي في الأردن في نهاية عام 2020، بنسبة 3.7- في المئة⁽¹³⁾، كما أشار تقرير التنبؤات الاقتصادية للأردن، الصادر عن وحدة المعلومات الاقتصادية في مجلة **الإيكونوميست**، إلى انكماش الاقتصاد الأردني بنسبة 5- في المئة، وتوقع التقرير نفسه ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى ما نسبته 25 في المئة من قوة العمل⁽¹⁴⁾. وبغض النظر عن التباين في التقديرات، من المؤشرات الأولية التي تظهرها البيانات الرسمية المنشورة، يمكن توقع أن تكون تأثيرات جائحة كورونا في مستوى النمو، سلبية خلال العام، ما سيترتب عليه تداعيات سلبية على صعد عدة، في مقدمها المالية العامة والمديونية، وسوق العمل والبطالة أيضًا، ولا سيما في القطاع الخاص غير المنظم في المقام الأول، والمنظم في المقام الثاني.

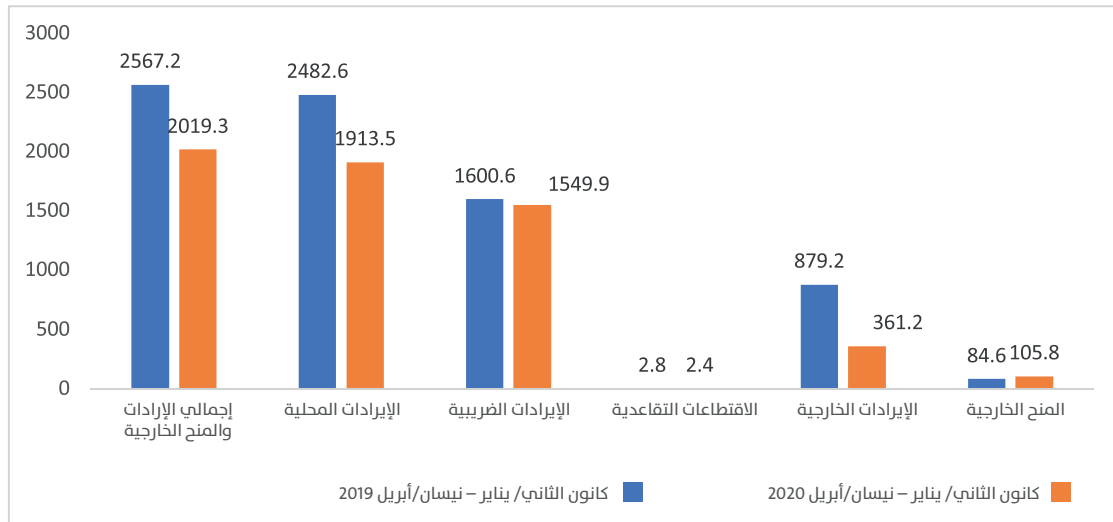
12 "المركزي الأردني يسمح بجدولة القروض وتأجيل الأقساط بسبب كورونا"، العربي الجديد، 2020/3/15، شوهد في 2020/8/18، في: <https://bit.ly/3aw16A0>

13 ينظر:

International Monetary Fund, "Jordan," accessed on 29/6/2020, at: <https://bit.ly/3iRBY7m>

14 "Country Forecast: Jordan," The Economist Intelligence Unit (June 2020), accessed on 18/8/2020, at: <https://bit.ly/31rJrG>

شكل يظهر التغير في الإيرادات العامة في الثلث الأول من عام 2020 مقارنة بالثلث الأول من عام 2019 (مليون دينار أردني)



المصدر: المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة المالية، مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية، نشرة مالية الحكومة العامة، مج 22، العدد 4 (أيار/ مايو 2020)، شوهد في 2020/8/18، في: <https://bit.ly/2DK9DAw>

على صعيد المالية العامة، زادت جائحة كورونا الأعباء المالية على الموازنة العامة للأردن، وذلك نتيجة زيادة الأعباء المالية على الحكومة لدعم القطاع الصحي، إضافة إلى تراجع الإيرادات المحلية نتيجة توقف الطلب في السوق، حيث كان من المتوقع أن تتفاقم مسألة تراجع الإيرادات الضريبية نتيجة تراجع الطلب والحركة التجارية في السوق، التي يفاقمها عدد من الاختلالات البنوية في المالية العامة المتمثلة في الاعتمادية الكبيرة على الضريبة العامة على السلع والخدمات التي تمثل نحو 68.5 في المئة من إجمالي الإيرادات الضريبية⁽¹⁵⁾، كما تعاني المالية العامة ضعفاً في كفاءة التحصيل، نتيجة حالات التهرب والتجنب الضريبيين. وتشير بيانات الثلث الأول من عام 2020، الصادرة عن وزارة المالية، إلى انخفاض الإيرادات المحلية إلى 1.91 مليار دينار أردني في نهاية الثلث الأول من عام 2020، في مقابل 2.48 مليار في نهاية الثلث الأول من عام 2019. ويعود ذلك على نحو رئيس إلى انخفاض ما تم تحصيله من إيرادات ضريبة بيع العقار بنسبة 65.3 في المئة⁽¹⁶⁾، ويعود هذا الانخفاض إلى توقف عمليات بيع العقارات وشراؤها في الأردن، نتيجة الحظر الشامل الذي أعلنته الحكومة خلال أزمة كورونا، كما من المتوقع أن تتراجع بقية الإيرادات خلال العام الحالي (2020) والعام المقبل نتيجة تراجع السيولة النقدية وحالة عدم التأكد في السوق.

ونظراً إلى تراجع الإيرادات الحكومية وزيادة الأعباء عليها خلال الأزمة، لن يكون أمام الحكومة خيار سوى تمويل العجز المتزايد من خلال الاستدانة، حيث تشير نماذج التنبؤات الرقمية لوحدة المعلومات الاقتصادية التابعة لمجلة **الإيكونوميست** إلى وصول عجز الموازنة العامة في الأردن خلال عام 2020 إلى ما نسبته 13.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا سيؤدي إلى وصول معدل الدين العام نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى 114.7 في المئة في عام 2020، و123.3 في المئة في عام 2021⁽¹⁷⁾. وتعدّ هذه الزيادة ناتجة

15 "قانون ضريبة الدخل المعدل (أيلول/2018) في سياق السياسة المالية في الأردن"، منتدى الاستراتيجيات الأردني (أيلول/ سبتمبر 2018)، شوهد في <https://bit.ly/3gQD0PR>، في: 2020/8/18

16 المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة المالية، مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية، نشرة مالية الحكومة العامة، مج 22، العدد 4 (أيار/ مايو 2020)، شوهد في 2020/8/18، في: <https://bit.ly/2DK9DAw>

من لجوء الحكومة إلى عدد من أدوات الدين لسد ارتفاع العجز الناجم عن الأزمة، حيث أصدرت الحكومة سندات يورو بوند في الأسواق الدولية بقيمة 1.75 مليار دولار أميركي⁽¹⁸⁾، إضافة إلى حصول الأردن على مساعدات طارئة للتجاوب مع أزمة كورونا من صندوق النقد الدولي بقيمة 396 مليون دولار أميركي⁽¹⁹⁾، فضلاً عن حصول الحكومة على قرض بقيمة 1.2 مليار دولار من البنك الدولي⁽²⁰⁾. وتشير هذه الأرقام إلى احتمالية ارتفاع نفقات خدمة الدين على الأردن، التي تمثل عبئاً على المالية العامة للحكومة، ما يُقلّل قدرة الحكومة على الإنفاق التنموي، وهذا قد يُفاقم تباطؤ النمو الاقتصادي وضعف جودة الخدمات العامة.

على صعيد سوق العمل، من المتوقع أن ترتفع معدّلات البطالة في الأردن إلى نحو 25 في المئة من قوة العمل⁽²¹⁾ مقارنة بنسبة 19 في المئة في نهاية عام 2019⁽²²⁾، وذلك نتيجة لأسباب عدة، يمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، على النحو الآتي.

1. العوامل الداخلية

- انكماش الاقتصاد الأردني خلال عام 2020، وانخفاض معدّلات النمو في السنوات اللاحقة.
- تراجع الطلب على السلع والخدمات في السوق الأردنية، ومن ثم تراجع السيولة في القطاع الخاص ولجوء شريحة من المؤسسات العاملة في القطاع الخاص إلى تسريح عدد من الموظفين وفقدان القدرة على إيجاد فرص عمل جديدة.
- تأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جراء الأزمة وإفلاس بعضها، وتعتبر هذه المؤسسات المشغّل الرئيس للأردنيين، حيث تستوعب نحو 60 في المئة من العمالة الأردنية⁽²³⁾.
- وجود مشكلات هيكلية في سوق العمل قبل أزمة كورونا، تتعلق بمهارات الأردنيين ومحدودية فرص العمل التي يولدها الاقتصاد، إضافة إلى وجود عدد كبير من العمالة الوافدة في الأردن.

2. العوامل الخارجية

- انكماش الاقتصاد العالمي وتراجع معدّلات النمو الاقتصادي في الدول المشغلة للعمالة الأردنية المغتربة، ولا سيما في دول الخليج العربي التي عانت تراجع أسعار النفط خلال الأزمة، وهذا ما يُرّجح فقدان المزيد من الأردنيين فرص عملهم في الخارج، ومن ثم عودتهم إلى الأردن للبحث عن عمل، ما يفاقم معدّلات البطالة.
- تسريع الجائحة عمليات التحوّل الرقمي عالمياً وفي الأردن، وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، ما سيقود إلى زيادة البطالة الهيكلية في العالم والأردن، حيث من المرجّح

18 "Jordan Raises USD1.75bn through Dual-Tranche Bond Sale as Economic Reopening Continues," *Bonds & Loans*, 1/7/2020, accessed on 18/8/2020, at: <https://bit.ly/3fyOCpC>

19 International Monetary Fund, "IMF Executive Board Approves US\$ 396 Million in Emergency Assistance to Jordan to Address the COVID-19 Pandemic," 21/5/2020, accessed on 18/8/2020, at: <https://bit.ly/3gKvE0Q>

20 "2.79 مليار دينار سندات وأذونات خزينة في النصف الأول"، *الغد*، 2020/7/1، شوهده في 2020/8/18، في: <https://bit.ly/2CckBcW> المرجع نفسه.

22 دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، "مسح العمالة والبطالة 2019".

23 رانيا الصرايرة، "المشاريع الصغيرة والمتوسطة تستوعب 60% من العمال"، *الغد*، 2019/10/12، شوهده في 2020/8/18، في: <https://bit.ly/349MLFO>

تقليص الطلب على العمالة، إضافة إلى الحاجة إلى العمالة لاكتساب مهارات عمل جديدة تمكّنهم من مواكبة متطلبات السوق للحصول على فرص عمل.

وعلى صعيد السياسات النقدية، من المتوقع أن يتأثر ميزان المدفوعات في الأردن سلباً نتيجة الأزمة، ومن العوامل التي قد تساهم في مفاومة عجز ميزان المدفوعات: تراجع تحويلات المغتربين الأردنيين نتيجة الأزمة، واحتمالية خسارة جزء من العمالة الأردنية وظائفها في الخارج، كما سيتأثر ميزان المدفوعات سلباً نتيجة توقف صادرات خدمات السياحة، حيث مثّل الإنفاق السياحي في الأردن نحو 5.6 مليارات دولار في عام 2019⁽²⁴⁾، ويُعدّ مصدرًا رئيسًا للعملة الأجنبية في الأردن. أخيرًا، سيؤدي تراجع الطلب العالمي إلى تراجع الطلب على صادرات الخدمات الأردنية، إضافة إلى احتمالية تراجع الطلب على الصادرات الأردنية من السلع والخدمات نتيجة جنوح الدول حول العالم إلى سياسات تُعزّز منعة أمن سلاسل إنتاجها، بدلاً من سياسات الكفاءة، ما يقتضي الانتقال إلى الاعتماد على الإنتاج المحلي على نحو أكبر بدلاً من الاستيراد من الخارج.

ثانيًا: التداعيات الاجتماعية والسياسية

نتيجةً لتوقف النشاط الاقتصادي في الأردن وتعدّز تقديم الخدمات الاقتصادية المختلفة من الفاعلين الاقتصاديين المختلفين من عمّال ومؤسّسات بسبب حظر التجول الشامل، تأثرت العديد من الفئات التي تمثّل شريحة واسعة من المجتمع الأردني بتداعيات فيروس كورونا، وكانت هذه الشرائح ذات الدخل المتدني التي عانت ضعف السياسات التنموية على مدى عقود الأكثر تأثرًا بتداعيات الجائحة؛ فكان عمّال المياومة والعمالون في القطاع غير الرسمي هم الأكثر تأثرًا على نحو رئيس، وتتسم هذه الفئات من المجتمع بعدم شمولها في الضمان الاجتماعي وبرامج الحماية الاجتماعية، إضافة إلى عدم تمتّعها بتأمين صحي، ومن ثمّ عدم وجود أي نوع من الحماية الاجتماعية، كذلك تعتاش هذه الفئات على دخلها اليومي، لذا فإنها لا تملك أي مَدخرات تمكّنها من الحصول على حاجاتها اليومية في ظل توقف العمل. وسعت الحكومة خلال أزمة كورونا لإجبار العديد من هذه الفئات على الانضمام إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي كي تتمكن من الاستفادة من بعض البرامج والمساعدات الاجتماعية التي أخذت صفة مؤقتة. وستقرر قدرة هذه الفئة على التعايش مع تداعيات كورونا العديد من السياسات اللاحقة؛ إذ إن من شأن استمرار الأزمة الاقتصادية ترتيب تبعات سياسية واجتماعية.

تلا تلك الفئة موظفو القطاع الخاص الرسمي الذين قلّصت رواتبهم بنسب تراوح بين 30 و50 في المئة. أما العاملون في القطاع العام ومتقاعدوه فكانوا الأقل تأثرًا بالأزمة نتيجة استمرار الحكومة بدفع رواتبهم. وفي هذا السياق، فإن الشريحة الأكثر تأثرًا كانت تمثّل أغلبية المشتغلين في الأردن؛ إذ يشير مسح العمالة والبطالة الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة، إلى أن القطاع الخاص بشقيه الرسمي وغير الرسمي يضم 61.7 في المئة من المشتغلين في الأردن⁽²⁵⁾، كما هو موضح في الجدول (2).

24 Osama Al Sharif, "Under Nationwide Curfew, Jordanians Now Ponder Economic Cost of Coronavirus," *Al-monitor*, 23/3/2020, accessed on 18/8/2020, at: <https://bit.ly/2XDjxF>

25 دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، "مسح العمالة والبطالة 2019".

الجدول (2)

التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين فوق سن 15 عامًا في عام 2019 بحسب القطاع

النسبة المئوية	القطاع
24.3	القطاع العام
61.7	القطاع الخاص
1.4	هيئات دولية
0.4	العمل في المنزل
3.1	صاحب عمل مع وجود مستخدمين معتمدين
7.8	يعمل لحسابه من دون وجود مستخدمين معتمدين
0.0	متدرب مدفوع الأجر
1.4	مشاركة أحد أفراد الأسرة العاملة

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، "جداول الاستخدام: السلسلة الزمنية لعام 2000 وما بعد"، شوهد في 2020/7/15، في: <https://bit.ly/3gF0MhZ>

ترتبت الآثار على نحو رئيس على الفئات المذكورة، إما بفقدان العمل، وإما بفقدان الدخل أو تقلصه، وهذا يعني ترتيب المزيد من الأعباء على الأسر الأردنية التي كانت تعاني أعباءً والتزامات مالية كبيرة قبل الأزمة، حيث يُشير "مسح نفقات ودخل الأسرة 2018-2017" الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة، إلى أن 45.6 في المئة من الأسر الأردنية ملتزمة بقروض للبنوك⁽²⁶⁾، حيث تقتض 29.2 في المئة من هذه الأسر، إما لسداد مصاريف طارئة، وإما لسد الحاجات الأساسية، ويضاف إلى ذلك التزام الأردنيين بنحو 61 في المئة من دخلها الثابت للالتزامات المسكن والغذاء، حيث تُنفق الأسر الأردنية 35.4 في المئة من دخلها على الحاجات الغذائية، و25.4 في المئة على التزامات المسكن والمياه والكهرباء⁽²⁷⁾؛ وهذا قد يساهم في انزلاق المزيد من الأسر إلى ما دون خط الفقر، وعدم تمكّنها من الحفاظ على مستوى معيشتها، ما يُقلّل فرص هذه الأسر من الحصول على فرص تعليم أفضل، ومن ثمّ الدخول في دوامة طويلة من قلة الإمكانيات.

يضاف إلى كل ذلك ارتفاع درجة اللايقين وانعدام القدرة على التنبؤ بالمستقبل، ومن شأن هذا السلوك تعزيز الميل نحو الانتظار وتأجيل القرارات الاستهلاكية غير الضرورية والاستثمارية، ما يعني الدخول في دورة من التباطؤ الاقتصادي من شأنها تعزيز التراجع الحاصل، وهذا يتطلب قرارات تحفيزية من الحكومة، مثل اللجوء إلى سياسة مالية توسعية. لكن ظروف المالية العامة لا تساعد في اتخاذ قرارات في هذا الاتجاه.

سياسياً، من المتوقع أن تحمل جائحة كورونا العديد من الآثار السياسية التي سوف تنعكس على المشهد الأردني، وتتمثل هذه الآثار بثلاثة عناوين رئيسية: أولها طبيعة العلاقة بين مؤسسات الدولة، وثانيها العلاقة بين الدولة والمواطنين، وثالثها مرتبط بحجم دور الدولة في الحياة العامة والتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية.

أولاً، بالنسبة إلى العلاقة بين مؤسسات الدولة، تعاملت الدولة الأردنية مع جائحة كورونا من خلال اتباع مقاربة أمنية نابعة عن قرار سياسي تمثل في تفعيل قانون الدفاع، ونجم عن ذلك أسلوب جديد في إدارة الدولة لم

26 "جدول 2-8: النسبة المئوية للأسر الأردنية الملتزمة بقروض حسب الغرض من الاقتراض والمحافظة والحضر والريف (%)"، في: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، "مسح نفقات ودخل الأسرة 2018-2017"، شوهد في 2020/8/18، في: <https://bit.ly/31oUpc8>

يكن معهوداً في السنوات الأخيرة، واعتمد هذا الأسلوب على عنصرين أساسيين: أولهما، تفعيل دور الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة في تنفيذ أوامر الدفاع والقرارات الحكومية لإدارة الأزمة، حيث كان دورها بارزاً في المشهد العام خلال الأزمة، من خلال التموّج غير المسبوق في الشوارع بين المدنيين، إضافة إلى دور كبير في إدارة الأزمة من خلال إدارة خلية الأزمة التي يُديرها مسؤول في القوات المسلحة. وثانيها، مركزية القرار الحكومي ومحاولات ممارسة الولاية العامة من الحكومة، حيث أبدت مؤسسات الدولة كافة امتثالاً لما تُمليه الحكومة من قرارات صادرة عن رئيس الحكومة، حيث كان أول رئيس حكومة يمارس صلاحياته بوصفه وزيراً للدفاع خلال السنوات العشرين الأخيرة.

تشير هذه الآلية التي اتبعت في أزمة كورونا إلى احتمال حدوث تغييرات في التفاعلات بين مؤسسات الدولة الأردنية، حيث أظهرت الأزمة فاعلية مركزية القرارات في تعزيز الثقة الشعبية بكفاءة الإدارة الحكومية؛ إذ ارتفعت الثقة الشعبية بالحكومة الحالية إلى 72 في المئة بحسب استطلاع لعينة وطنية أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية في حزيران/ يونيو 2020، بينما لم تتجاوز معدلات الثقة بالحكومة نسبة 39 في المئة في مسح أُجري في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019⁽²⁸⁾. وليس من الواضح على المدى البعيد ما إذا كان هذا النجاح المرتبط بإدارة أزمة كورونا سيُعزّز نزوع الحكومات القادمة إلى تعزيز دورها المركزي في اتخاذ القرار وتهميش دور مؤسسات أخرى كانت قد هُتمشت خلال أزمة كورونا، مثل البرلمان الذي لم ينعقد خلال فترة الأزمة، أو مجالس المحافظات (اللامركزية).

منح قانون الدفاع أيضاً مرونةً وسهولةً في اتخاذ القرار وسط نوع من التقبّل في أوساط عُرف عنها المعارضة الشديدة، سواء بعض الأحزاب السياسية أم النقابات المهنية، خصوصاً في بدايات الأزمة، إلا أن ذلك الدعم بدأ في التراجع مع مرور الوقت والشعور بأن الدولة تساهلت في الشق الاقتصادي، في مقابل التشدد في الملف الصحي، فارتفعت المعاناة في مؤسسات القطاع الخاص الأكثر تأثراً. واستغلت الحكومة هذه المرونة على نحو جيد، ما قد يكون أحد أهم أسباب تعزيز الثقة الشعبية بها، حيث اتخذت قرارات مباشرة، وفي الأوقات المناسبة إجمالاً، كما مكّنتها قانون الدفاع من التراجع عن بعض القرارات التي واجهت بعض الاعتراضات، أو لم تُحقق المنفعة العامة المرجوة، وكان ذلك واضحاً عندما عدّلت الحكومة أمر الدفاع رقم 6، بعد اعتراض أصحاب العمل عليه، ليوائم بين مصلحة صاحب العمل وحقوق العمال⁽²⁹⁾. إضافة إلى ما سبق، تعزّزت الثقة الشعبية بالحكومة بفضل قدرتها على رفع كفاءة تواصلها الإعلامي مع الرأي العام، حيث اعتادت عقد مؤتمرات صحفي يومية، تُعلن فيه قراراتها كلها، وتُجيب فيه عن الاستفسارات العامة كلها، كما عمدت إلى التواصل مع الأطراف ذات العلاقة المختلفة في القطاعات المختلفة لسماع آرائهم، ما مكّنها من اتخاذ قرارات مُرضية للأطراف كلها إلى حد مقبول.

ثانياً، بالنسبة إلى العلاقة بين الدولة والمواطنين، تبنّت الدولة الأردنية تاريخياً عقداً اجتماعياً رعوياً باهظ التكلفة، يعتمد على تقديم الإعفاءات الضريبية ودعم السلع وتقديم الإعفاءات الطبية والوظائف في القطاع العام، في مقابل مشاركة سياسية متواضعة، واعتمدت أيضاً، في تمويل هذا العقد الاجتماعي، على المنح والمساعدات الخارجية⁽³⁰⁾. ومع التراجع في بند المساعدات والمنح خلال السنوات الأخيرة والزيادة الكبيرة في عدد السكان، ما عادت الدولة قادرة على استدامة هذا العقد، نتيجة تراجع موارد الدولة المالية وارتفاع

28 "New Poll: Jordanians Remain Frustrated with the Economy and Government," International Republican Institute (IRI), 31/3/2020, accessed on 18/8/2020, at: <https://bit.ly/2C4EJSV>

29 "الرزاز يُعدّل أمر الدفاع 6.. ويُجيز الاتفاق على تخفيض أجور العاملين في القطاعات المتضررة"، رؤيا الإخباري، 2020/5/31، شوهده في 2020/8/18، في: <https://bit.ly/2DHArBm>

30 Laith Fakhri Al-Ajlouni & Allison Spencer Hartnett, "Making the Economy Political in Jordan's Tax Revolts," Middle East Research and Information Project, 24/2/2019, accessed on 18/8/2020, at: <https://bit.ly/3kXztl5>

نسبة المديونية إلى الناتج المحلي. ومع أزمة كورونا، باتت هذه القدرة محدودة على نحو أكبر نتيجة ضيق الحيز المالي للحكومة، ونظراً إلى ترتب المزيد من الالتزامات عليها وتعاضم احتمالية زيادة التزامات عبء الدين خلال السنوات القادمة، ما سيُضعف قدرتها على استدامة الإنفاق على المنافع الاجتماعية (صحة، وتعليم، ومعونة وطنية، ودعم سلع). وقد يولّد هذا الانخفاض الذي يوصف بالإنفاق الاجتماعي، مصحوباً بتزايد معدّلات البطالة وتراجع الأوضاع المعيشية للمواطنين، المزيد من التوترات بين الحكومات والمواطنين، ومن ثم سينجم عنه المزيد من المطالبات من المواطنين بتوفير حياة أفضل، وقد لا يكون المخرج من ذلك إلا بإصلاحات سياسية تُعمّق مشاركة المواطنين في صنع القرار، ما يعني تغييراً في قواعد اللعبة السائدة. لكن هذا الانتقال من النموذج الحالي إلى نموذج جديد، يحتاج إلى شروط مُسبقة تفترض تطور الحياة السياسية وعدداً مقبولاً من الأحزاب التي تمارس العمل السياسي، وهذا غير متوافر حالياً، على الرغم من الدعوات المتكررة إلى ذلك على أكثر من صعيد⁽³¹⁾، بما في ذلك الملك عبد الله الثاني الذي أشار إلى ذلك صراحة في عدد من الأوراق النقاشية التي نشرها⁽³²⁾، لكن، كانت الاستجابة لتلك الأوراق وترجمة مضمونها محدودة، ولم يشهد الأردن تطوراً يُذكر في العملية السياسية، بل شهدت الثقة بالمؤسسة البرلمانية المنتخبة تراجعاً كبيراً خلال السنوات الماضية، بسبب انعدام قدرته على ممارسة العمل السياسي المنظم، باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي. لذلك، يُعتبر سيناريو الانتقال السياسي السلس، في ظل ضعف الأحزاب السياسية الأردنية وتصاعد القوى الشعبوية التي لا تمتلك الخبرة السياسية وخبرة صنع القرار من داخل المؤسسات الدستورية، خصوصاً في ما يتعلّق في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ضئيلاً. أما السيناريو الآخر، فيتمثل في الاستمرار في السياسات والأدوات الحالية لبعض الوقت، على أمل تحسن الظروف الاقتصادية، وهو سيناريو لا تسنده المعطيات السائدة في ظل انشغال الدول بملفاتها الداخلية. والبديل المعقول الثالث هو تعزيز الحاكمية الجيدة والقبول بمرحلة انتقالية تمهّد لانفراجة سياسية ضمن إطار زمني. ولعل هذا ما يبرّر التركيز خلال الفترة الأخيرة على محاربة الفساد والتهرّب الضريبي وتعزيز دور بعض المؤسسات الرقابية، ويمكن رصد ذلك في تصريحات متتابعة من رئيس الوزراء عمر الرزاز وبعض الحملات الضريبية غير المسبوقة.

ثالثاً، بالنسبة إلى دور الدولة في الحياة العامة، إذا نظرنا إلى ما طرحناه في النقطتين الأولى والثانية من حيث الميل نحو تعزيز مركزية قرار الدولة الأردنية، ومن حيث احتمالية الحاجة إلى استخدام أدوات لكبح أي احتجاجات في المستقبل، إضافة إلى ما شهده الأردن خلال أزمة كورونا من انخراط مؤسسات الدولة في تفصيلات لم تكن تنخرط فيها في السابق، فإن من المتوقع أن يكون هنالك دور أكبر للدولة في الحياة العامة الاقتصادية والاجتماعية. وكانت العلامات على ذلك بارزةً خلال الأزمة من خلال أوامر الدفاع التي نظّمت دفع الأجور بين أصحاب العمل والعمال وقيام الدولة بتنظيم ساعات تحرك الناس خارج بيوتهم وفرض تعليمات صارمة وتفصيلية للحفاظ على التباعد الاجتماعي من حيث تنظيم التجمعات العامة والصلوات في الجوامع والكنائس وغيرها، فضلاً عن تفكير الدولة بتقديم الدعم لقطاعات اقتصادية معيّنة دون أخرى، والتركيز عليها، مثل قطاعات الزراعة والصناعات الدوائية وتكنولوجيا المعلومات. والتساؤل هو هل سيستمر هذا النهج في الإدارة، وبناء على إجابة التساؤل السابق، يمكن استخلاص الطبيعة الجديدة لمؤسسات الدولة، ويلاحظ في هذا السياق أن درجة تقبّل التدخل وإدارة التفصيلات تميزت بالدينامية والتغيير، فهي غير مستقرة تبعاً للظروف المستجدة، فهي من جهة تخوي بعض صنّاع القرار للاستمرار على النهج نفسه، لكنها من جهة أخرى ترتب أعباء كبيرة ومسؤوليات قد لا ترغب مؤسسات الدولة الحساسة في أن تتصدى لها، في مقابل رأي عام يعاني ضائقة اقتصادية.

31 أنور الزيادات، "الإصلاح السياسي في الأردن: حلم بلا إرادة تنفيذ"، العربي الجديد، 2020/1/6، شوهد في 2020/8/18، في: <https://bit.ly/2DwepBR>

32 "أوراق للنقاش"، الموقع الملك عبد الله الثاني، شوهد في 2020/8/18، في: <https://bit.ly/3gDx50x>

خاتمة

على الرغم من الوضوح النسبي لبعض اتجاهات السياسات العامة بعد أزمة كورونا، ووضوح بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأزمة، فإن هناك العديد من الأمور والمُتغيّرات التي لا يمكن الجزم بها في الوقت الحالي نتيجة لطبيعة الأزمة وشحّ البيانات الرسمية، وهذا ما يُعدّ من أهم محددات دراسة أزمة كورونا وتداعياتها، الذي يجب أن يأخذه الباحثون في الاعتبار. كما لا يمكن إرجاع تداعيات أزمة كورونا، إجمالاً، وعلى نحو كامل إلى الأزمة فحسب، إنما الأدق، وخصوصاً بالنسبة إلى الحالة الأردنية، أن أزمة تداعيات كورونا فاقمت مجموعة من التحديات البنيوية التي كان يعانيها الأردن قبل الأزمة.

سيعاني الاقتصاد الأردني تزايداً معدلات البطالة وارتفاع معدلات الدين العام، إضافة إلى آثار عميقة في قدرة القطاع الخاص على النمو والتوسع خلال العامين القادمين، وربما خروج بعض مؤسسات القطاع الخاص من السوق، خصوصاً في القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة، مثل السياحة وخدمات الترفيه التي تساهم بنحو 12 في المئة من الناتج المحلي، لكن هذا لا يعني عدم وجود فرصة في أزمة كورونا، التي تتمثل في بعض التغيرات العالمية التي يمكن استغلالها، كما لا يكفي أن تُستغل هذه التغيرات العالمية، إنما يجب الاستمرار في الإصلاحات البنيوية التي كانت مطلوبة قبل الأزمة لتعزيز منعة الاقتصاد الأردني وتحفيز النمو المستدام والشامل فيه.

تتمثل فرص التعافي في قدرة الأردن على الآتي:

- إيجاد بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات المهاجرة من الصين والاستثمارات العربية الرامية إلى تعزيز أمن سلاسل الإنتاج في الإقليم، وقدرة الأردن على التحوّل إلى مركز إقليمي للصناعات الغذائية والزراعية والخدمات الرقمية.
 - تحفيز النمو الاقتصادي من خلال الإسراع في تنفيذ مشاريع استثمارية كبرى بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.
 - تعزيز قدرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على مواكبة التطورات العالمية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وطلب الابتكارات التكنولوجية المرتبطة بالمتطلبات الناجمة عن الأزمة.
 - دعم القطاعات التي أثبتت منعتها خلال الأزمة، مثل القطاع الزراعي وقطاعي الصناعات الدوائية والصناعات الغذائية، وتبني أساليب تزيد من كفاءتها وإنتاجيتها، وتعزيز القيمة المضافة فيها، ومن ثم تعزيز حجم الصادرات الأردنية وزيادة الطلب عليها.
- بناءً على ما سبق، فإن من المهم أن تعيد الدولة الأردنية النظر في أولوياتها من ناحية سياسية واقتصادية واجتماعية لتجاوز تداعيات الأزمة وتوظيف الدروس المستفادة منها لزيادة منعة الأردن في المستقبل، كما يلي:

أولاً: الجانب الاقتصادي

- دراسة هيكل القطاع العام والعمل على إعادة هيكلته بهدف "ترشيق" مؤسسات القطاع العام من خلال إعادة دمج مؤسسات القطاع العام وهيئاته لخفض النفقات والتخلّص من البطالة المقنعة فيه، وهذا سيساهم في تخفيف الأعباء على الموازنة العامة من حيث المصاريف الجارية، ومن ثم إيجاد حيز مالي لتعزيز الإنفاق الرأسمالي المحفّز للنمو الاقتصادي.

- إعادة النظر في التشريعات والإجراءات الناظمة لسير الأعمال في القطاع الخاص، بهدف تيسير الإجراءات وتسريعها، وإيجاد بيئة تنافسية عالمية جاذبة للاستثمارات الخارجية ومُمكنة النمو الاقتصادي.
- الإسراع في الإصلاحات الضريبية المتمثلة في مكافحة التهرب الضريبي وزيادة قاعدة دافعي الضرائب من خلال الحد من التهرب الضريبي وتشجيع مؤسسات القطاع غير الرسمي على الانتقال إلى العمل في القطاع الرسمي.

ثانياً: الجانب الاجتماعي

- العمل على تسهيل إدماج مؤسسات الأعمال غير الرسمية في القطاع الرسمي بهدف تعزيز منعيتها وقدرتها على النمو والتوسع، إضافة إلى تعزيز قدرة الجهات الرسمية في الوصول إليها ودعمها في أوقات الأزمات.
- العمل على تقديم حوافز للعمالة غير الرسمية لتشجيعها على الاشتراك في الضمان الاجتماعي، ومن ثم تعزيز قدرتها على الوصول إلى المساعدة في حالات التعطل عن العمل في أوقات الأزمات.
- إعادة النظر في المنظومة التعليمية والخطط الدراسية في برامج التعليم العالي، بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص، كي تتمكن الموارد البشرية الأردنية من الحصول على المهارات التي يحتاج إليها القطاع الخاص، إضافة إلى مهارات العمل المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة، لتعزيز تنافسية العمالة الأردنية وخفض معدلات البطالة الهيكلية.
- تعزيز الاستثمارات الرأسمالية في المناطق الأشد فقراً وتهميشاً بهدف جذب استثمارات إليها ومنح سكانها فرصاً أكبر للارتقاء الاجتماعي Social Mobility.

ثالثاً: الجانب السياسي

- العمل على إشراك المزيد من المواطنين في الحياة السياسية من خلال تعديل قوانين الانتخاب والأحزاب، بهدف تعزيز تمثيل الفئات، مثل الشباب، وتمكين الأحزاب السياسية من الفوز بمقاعد نيابية تؤهلها مستقبلاً لتشكيل حكومات برلمانية.
- في سياق النقطة السابقة، من المهم العمل على تشجيع الأحزاب السياسية على الاندماج، ومن ثم تقليل عدد الأحزاب السياسية، وصولاً إلى أحزاب برامجية قادرة على تمثيل شريحة أوسع من المواطنين وتشكيل حكومات بكفاءة.
- تعزيز الشفافية الحكومية ورفع كفاءة الإعلام الحكومي، بهدف إيصال رسائل أوضح إلى المواطنين، ومن ثم تعزيز الثقة الشعبية بالحكومات وتقليل استغلال التيارات الشعبوية الأخطاء وإرسال رسائل مضللة إلى الرأي العام الأردني.

المراجع

العربية

"إرادة ملكية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء بإعلان العمل بقانون الدفاع". موقع الملك عبد الله الثاني. في: <https://bit.ly/306llfj>

"أوراق للنقاش". الموقع الملك عبد الله الثاني. في: <https://bit.ly/3gDx50x>

دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. "جداول الاستخدام: السلسلة الزمنية لعام 2000 وما بعد". في: <https://bit.ly/3gF0MhZ>

_____. "مسح نفقات ودخل الأسرة 2017-2018". في: <https://bit.ly/31oUpc8>

_____. "مسح العمالة والبطالة 2019". في: <https://bit.ly/3gqncqW>

"سياسات التعاطي مع كورونا في الأردن: البدائل والخطوات المستقبلية". ورقة سياسات. منتدى الاستراتيجيات الأردني (آذار / مارس 2020). في: <https://bit.ly/3h7lpTc>

العجلوني، ليث. "هل سيدفع كورونا الأردن إلى الحافة". معهد الشرق الأوسط. 2020/3/30.

"قانون ضريبة الدخل المعدل (أيلول/2018) في سياق السياسة المالية في الأردن". منتدى الاستراتيجيات الأردني (أيلول / سبتمبر 2018). في: <https://bit.ly/3gQD0PR>

"مسح ثقة المستثمرين في الأردن: الجولة السادسة". منتدى الاستراتيجيات الأردني (شباط / فبراير 2020). في: <https://bit.ly/3kWwaLF>

المملكة الأردنية الهاشمية. وزارة المالية. مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية. **نشرة مالية الحكومة العامة**. مج 22، العدد 3 (نيسان / أبريل 2020). في: <https://bit.ly/3a4PNvK>

_____. **نشرة مالية الحكومة العامة**. مج 22، العدد 4 (أيار / مايو 2020). في: <https://bit.ly/2DK9DAw>

الأجنبية

Al-Ajlouni, Laith. "Could COVID-19 push Jordan to the edge?" Middle East Institute. 30/3/2020. at: <https://bit.ly/3j5Glf5>

Al-Ajlouni, Laith Fakhri & Allison Spencer Hartnett. "Making the Economy Political in Jordan's Tax Revolts." Middle East Research and Information Project. 24/2/2019. at: <https://bit.ly/3kXztl5>

"Country Forecast: Jordan." The Economist Intelligence Unit (June 2020). at: <https://bit.ly/31rIjRG>

International Monetary Fund. "Jordan." at: <https://bit.ly/3iRBY7m>

_____. "IMF Executive Board Approves US\$ 396 Million in Emergency Assistance to Jordan to Address the COVID-19 Pandemic." 21/5/2020. at: <https://bit.ly/3gKvEQQ>



"New Poll: Jordanians Remain Frustrated with the Economy and Government." International Republican Institute (IRI). 31/3/2020. at: <https://bit.ly/2C4EJSV>

The COVID-19 Pandemic in the Middle East and North Africa. POMEPS Studies 39. New York: Middle East Political Science, 2020. at: <https://bit.ly/3158qwF>